أساسيات إدارة البيئة الحضرية(مدينة بغداد أنموذجا)

م.م هاشم جعفر عبد الحسن *

الملخص :

المدينة هي بيئة حضرية تتألف من مناطق عديدة وتضم وظائف متنوعة مهمة هي (تجارية ، سكنية ، ثقافية ، صحية، ترفيهية) تقوم بتأديتها مجموعة من المؤسسات وان عدد هذه الوظائف ومقياس كل منها يختلف من مدينة إلى أخرى ، إن المؤسسات أعلاه عليها مسؤوليات ومن بينها إيجاد الخدمات الملائمة التي تحكمها قوانين معينة ومن هذه القوانين التي تستند عليها تلك المؤسسات قانون إدارة البلديات المرقم 165 لسنة 1964 وغيرها العديد من تلك القوانين وان هذه القوانين قد يختلف تطبيقها من مدينة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى وقد تكون السبب الرئيسي في اختلال مستوى أداء وتقديم الخدمات للمدينة مما ينتج مشاكل تؤثر على البيئة الحضرية للمدينة .وان الناظر إلى البيئة الفيزيائية للمدينة نجد إن وظائفها تؤدي ضمن قوانين ضرورية من الواجب الاهتمام والاستناد عليها للتخفيف من المشاكل وبالتالي محاولة القضاء عليها وبما يضمن استغلال الإمكانيات المتاحة وبالطريقة التي توجد أفضل الظروف المعيشية لسكان المدينة .

* . مركز التخطيط الاقليمي والحضري

Abstract

The city is in fact an environment urban which is consist of so many places and it is included variant functions (trade, education, residential, health,.. etc), these functions are directed by a group of government establishments and the number of these functions and their measures each can be differed from one city to other. These government establishments have responsibilities upon which is to fund the right laws that give the suitable services, which is limited to Certain Regulations upon these Regulation in which the government

although the laws are differed in their applicability from one city to establishment based on is the municipalities Law no.165year 1964 and many others From these Laws regulates ,application may be differ from city to another and free Region to Region, which may be it is the main Reason in the performance of city services From point of view the functions under study give understanding to the relationship called the opened site and closed site which gives also a map to functions / government establishments in a given city, from above short vie one can understand the basic necessary rules that must be taking into account to decrease the problems and that may cause to use the proper ways to offer real and ideal living conditions .

المقدمة

تعد عملية إدارة البيئة الحضرية لأي مدينة وصيانتها من القضايا العالمية المعاصرة الملحة لاسيما بعد التدهور في الوضع البيئي العالمي بشكل عام بما ينعكس سلبا على نوعية الحياة وتهديد مقوماتها الأساسية، إذ إن عملية الإدارة البيئية للمدينة باتت عملية يعول عليها للخلاص من المشاكل والمعوقات التي تجابه المدينة في الحاضر والمستقبل ، وان المدن ذات الحجم السكاني الكبير تحتاج إلى إدارة بيئية موحدة تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة التي يحتاجها مجتمع المدينة . وسيتم تناول ذلك من خلال مايلي :-

أولا: مشكلة البحث

يطلع بحثنا بما يلي :- هل إن غياب المؤسسات الإدارية الموحدة التي تعني بالنهوض بالبيئة الحضرية للمدينة وتقديم الخدمات دور في تدهور نوعية الحياة الحضرية؟

ثالثا: فرضية البحث

يفترض البحث انه بالإمكان إعادة صياغة البيئة الحضرية للمدينة العراقية وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال بما يحول دون تدهور الحياة الحضرية .

ثالثا : أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال إبراز لبعض المفاهيم المتعلقة بالبيئة الحضرية للمدينة وإبراز دور ومهام الجهات ذات العلاقة عن إدارة مدينة بغداد كنموذج للمدينة العراقية وماهية الأعمال المناطة بهم .

رابعا : هدف البحث

بيان واقع البيئة الحضرية للمدينة ومحاولة اقتراح آلية ملائمة لإدارة المؤسسات في بيئتنا الحضرية ومن ثم الوصول إلى استنتاجات والمعالجات التي تفيد البحث .

خامسا: منهجية البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتتبع ظاهرة إدارة المدينة العراقية واستعراض الأساليب والسياسات التي استخدمتها الجهات ذات العلاقة .

المبحث الأول : إدارة البيئة الحضرية ، الواقع والتحديات

أولاً: مفهوم البيئة والبيئة الحضرية

النظام البيئي وحدة طبيعية تنتج من تفاعل مكونات حية بأخرى غير حيه والأنظمة البيئية هي بيئات في نظام اكبر هو ((الغلاف الجوي))iosphere وهي تمتلك كل خصائص الأنظمة. وهذا النظام أو بيئية الحياة ، عبارة عن نظام كبير الحجم والتعقيد متنوع المكونات ويشتمل على مواطن وبيئات متعددة وهناك مواطن الماء العذب(البحيرات والأنهار والأمطار) ومواطن الماء المالح (البحار والمحيطات) وهناك مواطن اليابسة (الصحراوية ، الغابات ، القطب) وكل موطن من المواطن له خصائصه المميزة ، أي ظروف بيئية خاصة تلائم الكائنات الحية التي تستوطنه. والغلاف الحيوي في واقعه يتكون من وحدات أصغر تعرف بالأنظمة البيئية Ecosystems[1].

أما (البيئة الحضرية) فهي من صنع الإنسان ماهي إلا نتاج تأثير الإنسان في بيئته الطبيعية.

أن وعي الإنسان بالبيئة وبتأثيرها جعله يسعى إلى تنظيمها وإعادة خلق نوع من التوازن بين عناصرها ومن ثم ظهرت الخطط (خطط المدن) كما ظهرت مستويات من التصاميم والتي يبقى الهدف من ورائها : المحافظة على التوازن بين مختلف عناصر المجال الحضري، الطبيعية منها والمصطنعة (أي تلك التي هي من فعل الإنسان) من أجل خلق بيئة ملائمة لحياة الإنسان. وضمان إستمراريته وسلامة صحته.

تتكون المدينة أو البيئة الحضرية من نسيج متباين ومعقد من الأنشطة والفعاليات سواء كانت اقتصادية كالتجارة والصناعة والخدمات أو اجتماعية ثقافية كالمساكن والمدارس والجامعات أو إدارية كالوزارات والدوائر الحكومية ومكاتب الدولة الاخري[2] .

ثانيا :-إدارة البيئة الحضرية

العوامل المؤثرة على البيئة الحضرية

تختلف البيئات الحضرية عن البيئات الريفية في العديد من الأوجه. ويمكن القول أن المدن تميل بشكل عام لأن تكون أقل جودة في الهواء، أقل تعرضًا للأشعة فوق البنفسجية، أكثر ضبابًا، أعلى حرارة، أقل رطوبة، وذات سرعات رياح أقل من المناطق الريفية المحيطة بها. وهناك العديد من العوامل التي تؤدي لوجود هذه الاختلافات البيئية وغيرها داخل المدن. وهذه العوامل هي:

- العوامل الاقتصادية؛ النمو الاقتصادي، مستوى التطور، البعد الاقتصادي الكلي، الفقر.
- العوامل الديموجرافية والاجتماعية
- العوامل الطبيعية والمكانية؛ عناصر النظام الحيوي في موقع المدينة، وأنماط استخدامات الأراضي.
- الإطار المؤسسي ؛ المنتفعون Stakeholder ، عوامل نطاق السلطة Jurisdictional Factors ، القضايا المتشابكة بين القطاعية Cross-Sectoral Issues.

2-1 المشكلات البيئية الأساسية في العمران الحضري

يمكن تجميع المشكلات البيئية الأساسية التي تواجه المدن في أربعة مجموعات:

أ- مشكلات الحصول على البنية التحتية والخدمات البيئية.

ب- مشكلات التلوث الناتج عن المخلفات الحضرية والانبعاثات.

ت- مشكلات تدهور الموارد.

ث- مشكلات الأخطار البيئية.

والمجموعة الأولى والأخيرة من المشكلات تكون عادة تحت السيطرة أو غير ظاهرة في مدن العالم المتقدم، أما دول العالم النامية والمناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض فتواجه عادة المجموعات الأربعة من المشكلات. كما أن هذه المشكلات لا

تحدث بشكل منفصل،بل يمكن أن تحدث في ذات الوقت وبل ومن الممكن أن يؤدي التفاعل بينها إلى زيادة وقع الآثار البيئية القائمة أو ظهور آثار جديدة.

الأسباب غير الظاهرة لتدهور البيئة الحضرية

مشكلات البيئة الحضرية لها أسباب مباشرة immediate causes يمكن تعرفها بسهولة. ولكن في ذات الوقت هناك أسباب خفية وغير ظاهرة underlying causes تمثل قوة الدفع خلف التدهور البيئي طويل المدى بالمدن. على سبيل المثال، مشكلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية تحت إحدى المدن، السبب المباشر التسريبات من شبكات الإمداد بالمياه ومن وحدات الصرف الصحي المنزلية (الترنشات)، أما الأسباب الخفية: فالافتقار للتنسيق بين القطاعات المختلفة، عدم كفاءة المشاركة الشعبية وضعف الإرادة السياسية. وفي كثير من الأحيان يقوم الباحثون بالتركيز على الأسباب المباشرة لأنها أوضح وأكثر سهولة في مواجهتها. وهو ما يعني تقديم حل مؤقت للمشكلة. ويجب هنا تركيز الاهتمام على الأسباب غير الظاهرة لقضايا البيئة الحضرية، والتي تضم: الافتقار للوعي العام والمشاركة الشعبية، المحاكمة غير الرشيدة، السياسات الضعيفة،الافتقار للمعرفة[3].

من كل ما سبق عرضه عن البيئة الحضرية من حيث التكوين والعوامل المؤثرة بها ومشكلاتها الأساسية وأسباب تدهورها على المدى الطويل، يتضح مدى تعقد العلاقة بين كل مكونات البيئة الحضرية والتأثير المتبادل بين كل هذه المكونات. وحيث أن هدف المدن في حماية البيئة واضح نسبيًا. فهو يتمحور حول تقديم هواء ومياه وفراغات معيشية صحية لمواطنيها، وتوفير كل ذلك بالجودة التي لا تعرض صحتهم وعافيتهم للخطر في المستقبل. ويمكن القول أن الإدارة البيئية الحضرية لها ثلاثة أهداف أساسية:

- حماية صحة وسلامة الإنسان من ملوثات البيئة المبنية، والأخطار المحتملة للبيئة الحضرية بمكونيها الطبيعي والمبني.
- الحفاظ على البيئة الطبيعية من التدهور الناتج عن استهلاك البيئة المبنية لمواردها والتخلص من مخلفاتها بها[4].

- تحسين البيئة المبنية بترشيد استهلاكها للموارد الطبيعية، والتعامل مع مخلفاتها بالشكل الذي لا يلوث الوسائط الطبيعية، وحمايتها من الأخطار المحتملة للبيئة الطبيعية.

وعند مناقشة الإدارة البيئية للعمران الحضري يجب دراسة التحديات التي تواجه الإدارة البيئية داخل الحضر، العناصر الواجب أخذها في الاعتبار عند وضع أطر الإدارة البيئية، كيفية تحديد الأولويات البيئية،الأدوات والآليات المستخدمة في الإدارة البيئية، ودور المخطط في الإدارة البيئية للعمران الحضري.

ثالثا :- **تحديات الإدارة البيئية**

تتعرض الإدارة البيئية داخل العمران الحضري لنوعين أساسيين من التحديات.

1. القضايا البيئية داخل المدن عادة يتم دراستها من قبل حقل علمي واحد Individual Discipline، في حين تكون المشكلات نفسها متعددة الحقول Multidisciplinary. ولكن العديد من القضايا البيئية كقضية إمدادات المياه النقية تمر عبر الكثير من الحقول العلمية وتتداخل معها مشكلات مثل البنية التحتية المناسبة، الاتصال بالمجاورات منخفضة الدخل،

سياسات التسعير والقدرة الشرائية، السلوكيات الصحية بالمنازل. والتحدي هنا هو إيجاد الطرق التي يمكن من خلالها لكل هذه الحقول العلمية العمل سويًا من أجل فهم المشكلات البيئية بالمدن وحلها.

2. قد اتخذت العديد من البحوث والدراسات في الدول المتقدمة وتنحاز عادة نحو مشكلات المدن الصناعية. وكان من نتائج ذلك وجود تركيز كبير على العناصر الكيميائية في الهواء مقارنة بالعناصر الممرضة في الماء، الغذاء، التربة، الهواء والتي تكون مسئولة عن انتشار الأمراض المعدية والطفيلية الأكثر وجودًا في مدن العالم النامي.بإدارة الأخطار الطبيعية، فالكثير من المشكلات اللاحقة قد تم حله بالفعل في الدول المتقدمة، في حين تواجه الدول النامية والمدن منخفضة الدخل كلا هذين النوعين من المشكلات، والتحدي هنا هو تحديد أي نوع من

المشكلات هو الأكثر أهمية في كل مدينة على حدة، وإيجاد حلول فعالة لهذه المشكلات[5].

رابعا: اعتبارات الإدارة البيئية

الموضوعات المتعلقة بالإدارة البيئية شديدة الأهمية لمستخدمي أدوات وآليات الإدارة البيئية في أي مجال. كاعتبارات الصحة والأمان للفرد والمجتمع والتي تحددها عادة الهيئات التنظيمية الدولية أو القومية. إن أفضل طريقة لتجنب المواقف الخطرة هو أن نكون على علم مسبق بالتبعات المتوقعة وعلى استعداد للاستجابة للطوارئ. إن وجود خطوط عريضة لكيفية مراقبة وقياس نتائج أحد الإجراءات البيئية أمر ضروري لتحديد مدى نجاح عمليات التحسين البيئي أو كيفية تفاعل الملوثات الموجودة حاليًا مع الانبعاثات المتوقعة من منشأة جديدة،على متخذي القرار تعلم كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر البيئية، وكيفية توصيل المعلومات المتعلقة بهذه المخاطر وأثرها على البيئة للعامة. وكل ما سبق بالإضافة لاعتبارات الاقتصادية يلعب دور هام في تطبيق الاستراتيجيات البيئية.

1. الصحة والأمان

لحماية صحة الإنسان والبيئة من التخلص غير الآمن من المخلفات الخطرة، يجب على أي شخص يعمل في بيئة خطرة أو غير آمنة أن يحصل على تدريبات للصحة والأمان. ويشمل ذلك كل من يعمل في: تنظيف مواقع التخلص من المخلفات الخطرة (وبخاصة تلك التي تعلن

عن طريق الهيئات الحكومية المختصة كمواقع غير خاضعة للإجراءات التحكم في المخلفات الخطرة Uncontrolled Sites).

2. إدارة الحوادث والطوارئ

الحوادث هي أحد حقائق الحياة، سواء أكانت حوادث إهمال منزلية، أوحوادث تصادم على الطرق السريعة، أوخطأ حسابي في منشأة كيميائية، أو كوارث طبيعية. والخيط الذي يربط كل هذه المواقف سويًا هو أنها نادرًا ما تكون متوقعة، وعادة تدار

بشكل سيء. وهو ما يدعو لوضع خطط استباقية للطوارئ أو ما يعرف بخطط الاستجابة للطوارئ Emergency Response Plans.

3. التدريب البيئي

يمثل التدريب البيئي حجر أساس لجميع العاملين في حقل الإدارة البيئية. وهدفه الأساسي هو تنمية الموارد البشرية عن طريق مساعدة العاملين في هذا المجال من تحقيق كامل إمكاناتهم كمحترفين وخبراء، ويمثل التدريب هنا نوعًا من الاستثمار، والذي يعتمد عادة على جودة التدريب وعلى ارتباطه بمجال الإدارة البيئية للمتدربين.

4. وسائل المراقبة

في حالات كثيرة لا يتم إدراك وجود مشكلة إلا عندما يتخلف عنها أضرارا جسيمة يحدث ضرر منها، سواء كان في صورة أمراض وبائية منتشرة بين العامة أو تدمير لأحد البيئات الحيوية. ولذلك فإن مراقبة مناطق المشكلات البيئية المتوقعة قد يقلل من الضرر المستقبلي لها.

5. تقييم المخاطر البيئية

ويمكن القول أن تقييم المخاطر البيئية Environmental Risk Assessment هو بشكل عام محاولة علمية لاستخدام الحقائق والتكهنات في تقدير احتمالية تعرض صحة الإنسان أو البيئة لآثار سلبية والتي قد تنتج من جراء التعرض لملوثات معينة أو عوامل سمية. إن ما تقدمه

عملية تقييم المخاطر هو وسيلة منظمة، وواضحة، ومتسقة للتعامل مع الشئون العلمية المتعلقة بتقييم احتمالية وجود الخطر البيئيEnvironmental Hazard ومدى حجم هذا الخطر.

6. الاعتبارات الاقتصادية

على الرغم من أن المعايير التقنية التي يتم على أساسها اختيار وتصميم أي نوع من أنواع نظم التحكم البيئي قد تكون فريدة من نوعها، إلا أن معيار التكلفة هو المعيار الوحيد المشترك في كل هذه النظم. ويظهر ذلك بوضوح عند وجود أكثر من

نظام يمكن استعماله للتحكم في حدود انبعاثات مصدر ما، هنا تكون التكلفة هي المعيار الأساسي لتحديد البديل الأكثر مناسبة.

7. الاتصال البيئي

يلعب الاتصال البيئي Environmental Communication دورًا هامًا في الإدارة البيئية. وخصوصا اتصال الحكومات المحلية والهيئات البيئية المختلفة مثل ، الجماعات البيئية، الإعلام، ولها دور هام في تطوير وتنفيذ برامج إدارة بيئية فعالة. ولضمان وجود اتصال فعال يجب التأكد من سريان حركة اتصال في اتجاهين من الهيئات الحكومية إلى المنتفعون وبالعكس [6].

خامسا: تحديد الأولويات البيئية

تحديد الأولويات البيئية يمثل جزءًا هامًا من عملية الإدارة البيئية. فمعظم المدن تواجه مشكلات بيئية أكثر مما تستطيع حله بالموارد والوقت المتوفر لديها، وهو ما يعني ضرورة وضع أولويات يمكن من خلالها توجيه الموارد والوقت المحدود إلى أكثر تحديات البيئة الحضرية أهمية. ويتم تحديد هذه الأولويات البيئية باستخدام مجموعة من المعايير وكالآتي:-

- وقع التأثيرات المصاحبة للمشكلة البيئية على صحة الإنسان.
- حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن المشكلة.
- حجم تأثير المشكلة على الفقراء.
- حجم الاستهلاك غير المستدام للموارد الذي ينتج عن (أو يسبب) المشكلة البيئية.
- هل تؤدي المشكلة لنتائج لا يمكن عكسها على النظم الحيوية.

درجة الإجماع السياسي أو الاجتماعي على الحاجة لمواجهة المشكلة.

- درجة تأثر المشكلة بالتحرك على المستوى المحلي (مقارنة بالتحرك على المستوى القومي أو الدولي).

سادسا: آليات وأدوات الإدارة البيئية

أدوات وآليات الإدارة البيئية ضرورية لتحديد المشكلات البيئية الحضرية، ترتيب أولوياتها، وتوضيح الخيارات المتاحة لحلها، بالإضافة إلى مراقبة عمليات تطبيق برامج الإدارة البيئية.

وهنالك العديد من الأدوات والآليات المتواجدة للإدارة البيئية ، حيث يعتمد اختيار هذه الأدوات والآليات على عدد من العوامل التي تختلف باختلاف المدينة وتضم هذه العوامل:

- توفر وجودة المعلومات القائمة عن القضايا البيئية الحضرية.
- طبيعة المشكلات التي يتم تحليلها. وموقع هذه التحليلات من إطار العملية التخطيطية.
- توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية.
- مدى الضغط على سرعة إيجاد نتائج[7].

المبحث الثاني:- واقع إدارة المدن في العراق

أولا:- بعد قيام الدولة العراقية وإعلان تأسيسها عام 1927 أخذت الحكومة تسن القوانين والتشريعات التي من شأنها تنظيم العملية الإدارية في العراق ، كانت النواة الأولى لهذا التنظيم هو صدور قانون تقسيم العراق إلى ألوية وقانون إدارة البلديات رقم 165لسنة 1964 والذي يضمن تشكيل آلية عمل البلديات ، حيث تحددت هذه الوظائف بالوظيفتين (التقريرية، والتنفيذية) وتشمل الوظيفة الأولى بمراقبة من يتولاها المجلس البلدي وفقا لأحكام هذا القانون

وصلاحية التنفيذ يمارسها أمين العاصمة أو مدير البلدية وللجنة التنفيذية يعاونهما فيها عدد من الموظفين والمستخدمين، وتناط وظائف البلدية ذات الصيغة (الخدمية) في المجمعات السكنية بالمجلس البلدي، ويكون رئيس المجلس مسئوولا عن تلك الوظائف وفق ما ورد في قانون إدارة البلديات آنف الذكر .

يقوم المجلس بوصفه ذا صلاحية تقرير ومراقبة الوظائف المناطة به وفق الصلاحية المعطاة تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية :-

الصلاحية الأولى:- صلاحية الخدمات الاقتصادية . وتشمل المتطلبات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية .

الصلاحية الثانية:- الصلاحية التنفيذية . فتكون محصورة بصلاحية أمين العاصمة أو مدير البلدية .

أما بالنسبة لصلاحية أمين بغداد ومدير البلدية بصفته ذات صلاحية تنفيذ ولمن يخوله أن يمارس الوظائف الإدارية التالية :-

1. إدارة الشؤون البلدية والإشراف على أعمال الموظفين والمستخدمين والعمال.
2. إدارة أموال البلدية وعقاراتها وصيانتها.
3. إدارة أموال البلدية وجبايتها ومراقبة حساباتها.
4. التوقيع على المخاطبات التي تصدر من البلدية .
5. يمثل البلدية أمام المحاكم والدوائر الرسمية وشبة الرسمية وله أن يوكل غيره.

الصلاحيات الإدارية

حدد المشرع العراقي مجموعة من الصلاحيات الإدارية لمجالس المحافظات تختص بها دون الرجوع إلى الحكومة المركزية وذلك حسب قانون المحافظات رقم(159) لسنة 1969، ولمعرفة أهم الوظائف التي يقوم بها المجلس بما يخدم المحافظة سنورد بعض تلك الاختصاصات .

1. فتح وإنشاء الطرق الفرعية.
2. إنشاء المستوصفات الصحية الثابتة والسيارة.
3. إنشاء وإدارة المدارس الابتدائية ورياض الأطفال ومراكز التربية الأساسية ومكافحة الأمية ، في حين تكون الحكومة المركزية هي المسئوولة عن إدارة التعليم الثانوي ، وما على الإدارة المحلية سوى إنشاء الأبنية الخاصة بالتعليم الثانوي .

كما حدد القانون بعض الاختصاصات التي يسترشد فيها برأي مجالس الوحدات الإدارية في المحافظات وكما يأتي:

1. المشاريع الزراعية التي تباشر ها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ويكون رأي المجلس مقدما على رأي الوزارات المختصة .
2. شق الجداول والمبازل وتغيير مجاريها ، بالإضافة إلى إنشاء طرق المواصلات البرية والحديدية أو تغييرها .
3. أنشاء المباني الحكومية أو تغيير استعمالها .
4. تغيير حدود أو أنشاء أو مراكز الوحدات الإدارية أو إنشاء وحدات جديدة أو إلغائها .
5. إنشاء المعاهد العالية والمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم أو نقلها أو إلغائها .

الحقيقة فانه بالرغم من كثرة وتنوع الصلاحيات الممنوحة لكن هناك مشاكل وكمايلي:-

1 – المشاكل الإدارية وتتمثل (تعدد جهة الرقابة – اختيار رؤساء المجالس المحلية).

2 – المشاركة الشعبية (مشاركة السكان المحليين) .

3 – المشاكل المالية (التمويل) .

4 – التغييرات والتعديلات المستمرة في تشريعات الإدارة المحلية.

ثانيا : التغيرات الإدارية منذ عام (2003) وحتى الآن

شهد العراق بعد تاريخ (2003/4/9) تغييرات كبيرة في مجال الإدارة المحلية ، إذ أنيطت بهذه الإدارات مسؤوليات كبيرة ، بالإضافة إلى الصلاحيات المناسبة للقيام بهذه المسؤولية ، إذ شهدت هذه الفترة تعاظم دور المجالس المحلية بعد اعتماد نظام اللامركزية الإدارية ، خاصة بعد قانون إدارة الدولة وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (71) في 2004/4/6 . كما ان هذه التغيرات أخذت بعدا دستوريا بعد إقرار الدستور في العام (2005).

العلاقة الفنية بين دوائر التخطيط العمراني والمؤسسات البلدية

بحكم مسؤولية المؤسسات البلدية في كل مدينة باعتبارها دوائر فنية للمشاريع الخدمية والإنتاجية في المدن العراقية فان آلية عملها ترتبط بشكل أساسي بدوائر التخطيط العمراني والتي تعتبر الجهات الاستشارية للبلديات حيث تعتمد البلدية بشكل رئيسي على (الرأي التخطيطي الفني) لدوائر التخطيط .

- دار أو وحدة سكنية
- أسواق أو محلات تجارية
- مستشفيات أو ومؤسسات صحية بمختلف أصنافها
- منشآت سياحية أو ترفيهية
- منشآت خدمية اجتماعية
- فضلات طرق

المهام الأساسية للمديرية العامة للتخطيط العمراني/ وزارة البلديات:- [8]

مهام المديرية العامة للتخطيط العمراني باعتبارها احد التشكيلات الفنية لوزارة البلديات والأشغال العامة .

أ. وضع سياسات تخطيطية وطنية على مستوى كافة مدن العراق وعلى شكل تشريعات تخطيطية يتم تنفيذها من قبل الإدارات المحلية .

- رسم استراتيجيات تنمية المدن العراقية.
- تحديث المخططات الأساسية للمدن وإعادة النظر باستعمالات الأرض الحضرية
- دراسات تخطيطية وتصميمية لمراكز المدن .
- دراسات في إدارة البيئة الحضرية.
- دراسات التنمية الريفية وإعادة النظر بالمعايير التخطيطية الريفية .
- دراسات التجديد الحضري وتشمل إعداد برامج وسياسات للأغراض التالية:-
  - إعادة التأهيل والتطوير للمناطق ذات القيمة العمرانية والوظيفية .
  - الحفاظ على المناطق ذات القيمة البيئية والتاريخية والتراثية .
  - إعداد تصاميم للمناطق التجارية والخدمية والصناعية والترفيهية والسياحية في المدن

- ♦ إعداد دراسات ومخططات لسياسات المدن الجديدة (المستقلة والتابعة).
- ♦ تهيئة مواقع للمشاريع التنموية داخل المدن أو على محاورها الخارجية.
- ♦ إعداد الدراسات والمخططات الهيكلية للمحافظات والأقاليم من خلال اعتماد المؤشرات التنموية والإمكانيات الطبيعية والبشرية في كل منطقة.
- ♦ إعداد الدراسات الخاصة بإعادة ترتيب المستويات الإدارية للمدن والتجمعات الحضرية والريفية ورسم حدودها الإدارية والتنسيق مع مجالس المحافظات لتطوير التنمية المحلية فيها.

ب. وضع المعايير التخطيطية والأطر القانونية على شكل سياسات تخطيطية لتنفيذها من قبل الحكومات المحلية.

ج. الهيكل الجديد للمديرية ودوائرها في المحافظات:-

المديرية هي الجهة الاستشارية لرسم سياسات التنمية الحضرية على المستوى الإقليمي والمحلي في المحافظات وتحديد استعمالات الأرض ومواقع المشاريع الخدمية وشبكات البنى التحتية في المدن (طرق ، ماء ، كهرباء ، هاتف ، خدمات تعليمية ، صحية ، ثقافية ، ترفيهية ، تجارية ... الخ) وذلك على المستويات التالية:-

1. على المستوى الوطني (ديوان المديرية في مقر وزارة البلديات والأشغال العامة ويمثل المركز).
2. على مستوى كافة المحافظات (مديرية تخطيط على مستوى كل محافظة .

د. الأسبقيات المستقبلية وفق الرؤية الجديدة للمديرية:-

1. إعداد قانون التخطيط العمراني والمعايير التخطيطية الوطنية(الكود العراقي التخطيطي))
2. تحديث المخططات الأساسية لمراكز المدن الكبرى في العراق .
3. رسم سياسات التنمية الإقليمية وإعداد المخططات الهيكلية للمحافظات .
4. إعداد دراسات لسياسات التجديد الحضري لمراكز المدن وقطاعات مهمة لها خصوصية تاريخية أو أثرية أو تراثية .
5. دراسات في مجال التحسين والحفاظ على البيئة الحضرية للمدن .

6. دراسات في تحسين وتطوير الإسكان الحضري .
7. دراسات لتطوير النقل الحضري على مستوى المدينة وشبكاتها الداخلية وعلى مستوى الربط الإقليمي بين المدن .
8. دراسات للمحافظة على هوية المدينة العراقية وخصوصيتها العمرانية والتراثية.
9. دراسات المدن الجديدة (المستقلة والتابعة).
10. معالجة مشاكل السكن العشوائي في المدن .
11. دراسات لتأهيل الإحياء المتهرئة في المدن .
12. العمل على إعداد دراسة لمعايير وطنية (محلية) للخدمات في المدن والأقاليم العراقية [9].

المبحث الثالث: إدارة البيئة الحضرية لمدينة بغداد

أولا: إدارة مدينة بغداد.

موقع محافظة بغداد

تقع محافظة بغداد وسط العراق بمساحة (4843)كلم2 ويبعد مركز مدينة بغداد فيها (130)كلم عن الحدود الشرقية و(450)كلم عن الحدود الغربية و(500)كلم عن الحدود الشمالية و(550)كلم عن الحدود الجنوبية والخليج العربي. وتحد محافظة بغداد من الشمال الشرقي محافظة ديالى ومن الشمال الغربي محافظتي صلاح الدين والانبار ومن الجنوب الغربي محافظة بابل ومن الجنوب الشرقي محافظة واسط[10].

وحدات محافظة بغداد الإدارية

إن التغيير في الحدود الإدارية أدى بلا شك إلى تغيير في المساحة بين تعداد وآخر. وتعد محافظة بغداد من أكثر محافظات العراق تأثرا بتغيير الحدود الإدارية إذ ازدادت مساحة (محافظة بغداد) بنسبة (51.8٪) في المدة بين تعداد عامي (1947) و(1957) نتيجة إلغاء (بادية الجزيرة) وضم أجزاء منها إليها وبنسبة (2.9٪) نتيجة ضم أجزاء من محافظة (الرمادي) إليها في المدة بين تعداد عامي

(1957) و(1965) ثم قلت مساحتها كثيراً بنسبة (74.15٪) للسكان عام (1977) نتيجة استحداث محافظة (صلاح الدين) على حساب محافظات (بغداد) و(الموصل) و(كركوك) . وادناه مخطط يبين التعديلات والتغيرات في حدود محافظة بغداد الادارية بموجب تعدادات الاعوام (1947) و (1957) و (1965) و(1977) على التوالي [11] .

المخطط (1)

التعديلات والتغييرات في حدود محافظة بغداد الإدارية في تعدادات الأعوام (1947) و(1957) و(1965) و(1977) و(1997) على التوالي

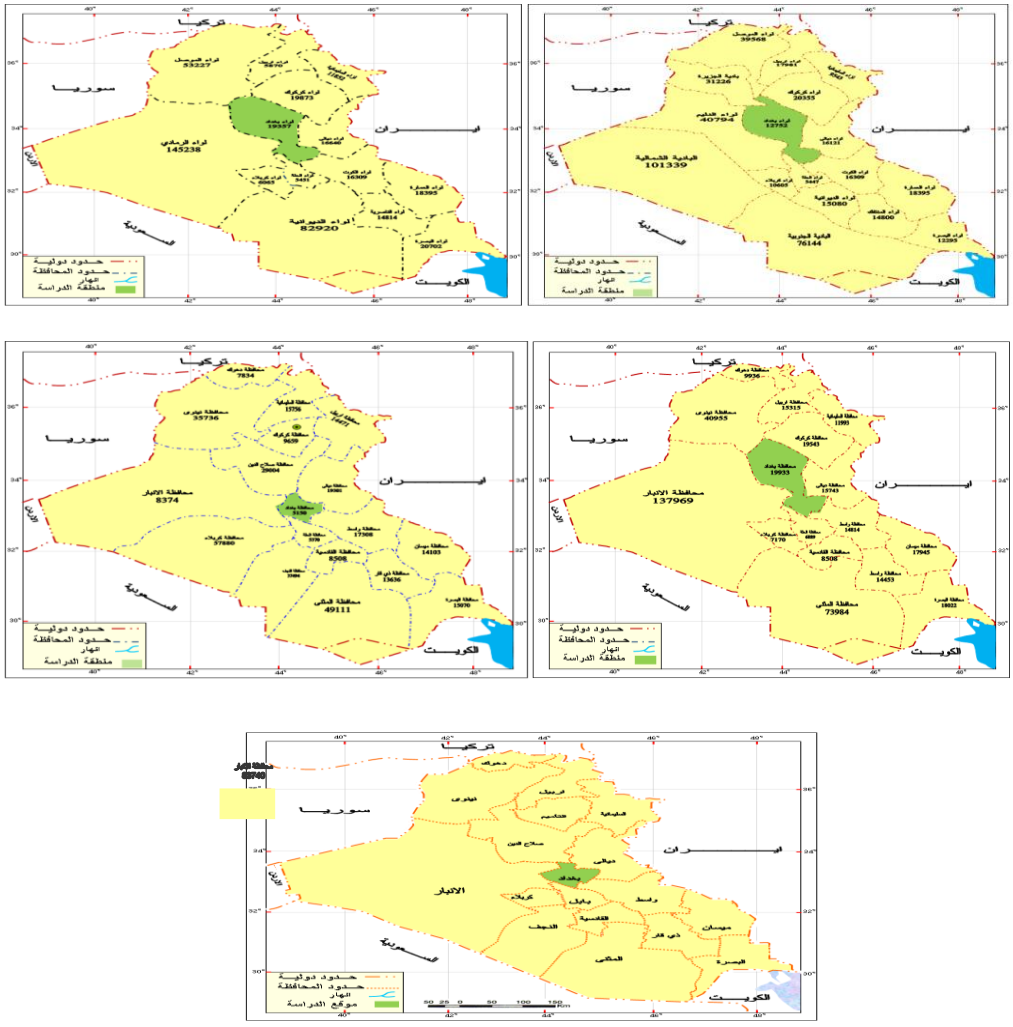

المصدر: د. احمد، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد، كلية الآداب، بغداد، (1982)، ص (32-35).

وتقسم محافظة بغداد كمحافظات العراق الأخرى إلى وحدات إدارية هي الاقضية التي تقسم إلى وحدات إدارية اصغر هي النواحي. ويكون لكل منها شخصية معنوية تمارسها الإدارات المحلية بحسب قانون المحافظات (159) لسنة (1969) المعدل. وتقسم الوحدة الإدارية إلى محلات ضمن حدود البلدية والى قرى خارج هذه الحدود.

وتخضع أعمال البلدية في مراكز الاقضية والنواحي داخل حدود أمانة بغداد لمسؤوليات بلديات أمانة بغداد في حين تخضع أعمال البلدية في مراكز الاقضية والنواحي خارج حدود أمانة بغداد وضمن حدود محافظة بغداد لمسؤوليات مديريات بلديات المحافظة المحيطة التي ترتبط إداريا عن طريق مديرية بلديات بغداد بمديرية البلديات العامة التي ترتبط بوزارة البلديات والأشغال العامة. وقبل عام (2003) كان عدد البلديات داخل حدود أمانة بغداد بلديات وصار عددها (14) بلدية في الوقت الحاضر بعد انقسام عدد من البلديات الكبيرة وانشطارها كالثورة والكاظمية والاعظمية والرشيد وبغداد الجديدة فضلا عن تغيير عدد من أسمائها وحدودها البلدية. وصارت تضم بلديات الصدر الأولى والصدر الثانية وبغداد الجديدة والغدير والاعظمية والشعب والكرادة والرصافة في جانب الرصافة وبلديات الكاظمية والشعلة والمنصور والرشيد والدورة والكرخ في جانب الكرخ[12] .

وان رسم الحدود الإقليمية الخاصة بالتخطيط الإقليمي يجب أن يأتي بمعزل عن الحدود الإدارية أو الحدود الجغرافية. لذلك فان من جوانب ضعف الإقليم الإداري لمحافظة بغداد ذلك التفاوت الكبير في التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية بين المناطق ضمن الحدود الإدارية للاقضية والنواحي التي تخدمها أمانة بغداد والمناطق ضمن الحدود الإدارية للاقضية والنواحي التي تخدمها مؤسسات وزارة البلديات والأشغال ومحافظة بغداد نتيجة تجاهل العلاقات المختلطة بين الحضر والريف وعدم الاكتراث للتطور السريع والكبير في طرق ووسائل النقل التي بدلت مفهوم المسافة والزمن.

وأدناه مخطط رقم(2) يبين بلديات أمانة بغداد بالإضافة إلى مخطط يوضح الوحدات الإدارية القائمة والمقترحة من مجلس الحافظة لعام 2007 .

المخطط (2)

بلديات أمانة بغداد عام (2007)

المصدر : قسم التخطيط والمتابعة ، محافظة بغداد ، (2007)

المخطط (3)

وحدات محافظة بغداد الإدارية القائمة والمقترحة من مجلس المحافظة عام (2007)

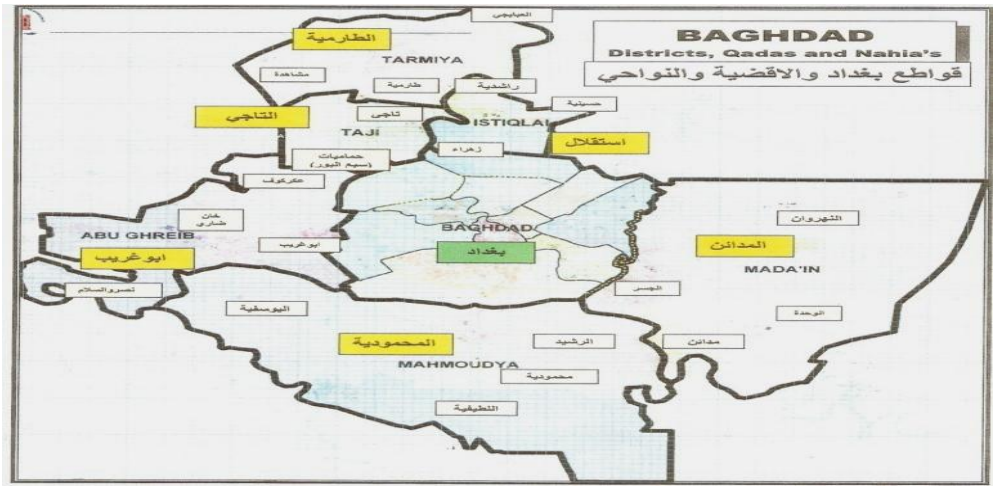

المصدر : قسم التخ

طيط والمتابعة ، محافظة بغداد ، (2007)

ثانيا :- لمهام الخاصة بأمانة بغداد وأقسامها

أقسام دائرة التصاميم وأعمالها لأمانة بغداد :-

تتكون هذه الدائرة من الأقسام أدناه :-

1. قسم التصاميم :- يختص هذا القسم بإعداد التصاميم المعمارية والإنشائية التي تخص فعاليات أمانة بغداد وكذلك يعمل كجهة استشارية عند تنفيذ الأعمال على ارض الواقع.
2. قسم التخطيط الحضري :- يختص هذا القسم بدراسة الواقع التخطيطي لمدينة بغداد وإيجاد الطرق الكفيلة بحل المشاكل ووضع المخططات الإنمائية الشاملة وكذلك النهوض بالواقع التخطيطي للمدينة من حيث تحديد استعمالات الأرض وحل المشاكل الخاصة بالسكن والمرور وغيرها من الأعمال .
3. قسم الطرق:- يختص هذا القسم بدراسة الواقع المروري لمدينة بغداد وإعداد الدراسات والاستشارات التي من شأنها تخفيف الاختناقات المرورية واكتضاض أعداد السيارات بشكل ملحوظ .
4. قسم نظم المعلومات (GIs) يختص هذا القسم بدراسة وتحليل التغيرات الطوبغرافية الحاصلة لمدينة بغداد بشكل يومي حيث تعطي هذه الدراسات فكرة كافية عن واقع المدينة .
5. قسم التخطيط والمتابعة :- حيث يختص هذا القسم بتنظيم العمل التخطيطي للدائرة مثل تحديد فترات أنجاز المشاريع المنفذة ومتابعة الأعمال لهذه المشاريع وتنفيذها بشكل صحيح وتحديد أعداد المتدربين ومناهج التدريب للمنتسبين .
6. قسم الشؤون الإدارية :- حيث من مهامه تنظيم عمل دائرة التصاميم من الناحية الإدارية من حيث تعيين الملاكات الجديدة الدائمة والمؤقتة وتحديد المطلوب من الدرجات الوظيفية للمنتسبين واستحقاقاتهم الوظيفية والإدارية.

7. قسم المخطط الأساسي : يختص هذا القسم بإعداد الخرائط الكاملة للقطاعات والمحلات السكنية في مدينة بغداد ويعمل بالتنسيق مع بقية الأقسام لتحديد أماكن الخدمات والأماكن التي تحتوي على إمدادات الخدمات الرئيسية.
8. قسم المساحة :- يختص هذا القسم بأعمال المسوحات الميدانية الشاملة لمناطق بعداد لدراسة الواقع الطوبغرافي للأرض كذلك يعمل بالتنسيق مع باقي الأقسام داخل الأمانة لمساعدته في تنفيذ المشاريع الخدمية ومشاريع الأبنية التي تحتاج غاليا لإعمال المساحة .
9. قسم نظم المعلومات والإحصاء :- يهتم هذا القسم بدراسة أعداد الموظفين وحالاتهم الاجتماعية والمادية ودراسة مقدار التغيير الحاصل في أعداد الموظفين وفعالياتهم وإنتاجهم كمنتسبين بما يغطي أعمال الدائرة .

آلية العمل في قسم التخطيط الحضري

إن المواضيع التي يدرسها قسم التخطيط الحضري تحال إليه من أمين بغداد والسيد الوكيل الفني ومدير عام التصاميم ومن قسم التصميم الأساسي وهناك دراسات ومواضيع يبادر القسم إلى اقتراحها واستحصال الموافقة عليها مباشرة ، بالإضافة إلى عضوية العديد من اللجان سواء داخل أمانة بغداد أو خارجها .

إن القسم قد تم تشكيله حديثا (في بداية عام 2006) وهو من الأقسام المهمة والتي تتطلب الاهتمام به ورفده بالإمكانيات والأجهزة الحديثة لما سيشكله مستقبلا من دائرة تخطيطية متكاملة سيتم الاعتماد عليها عند المباشرة بالمشروع الجديد (مشروع المخطط الإنمائي الشامل لمدينة بغداد 2030) الذي من المؤمل أن يموله البنك الدولي وتتم التهيئة له منذ فترة وتقوم به إحدى الشركات الاستشارية المعروفة .

إن هذا المشروع سيعمل على وضع مخطط إنمائي شامل لمدينة بغداد ، خاصة وان التصميم الأساسي الحالي والذي تم إعداده عام 1967 ، حدثت فيه الكثير من التجاوزات والتغييرات الجسيمة عليه مما يتطلب إعادة النظر به ، وان هذا الكادر

سيعمل بعد انتهاء المشروع (المدة المقررة له 24شهرا) على استلام عملية التخطيط في المدينة وسيقوم بإعادة تحديثه بدون الحاجة إلى الشركات الأجنبية .

فيما يخص الخطط لعام 2004_ 2005 أوضحنا أعلاه إن القسم قد تم تشكيله مؤخرا .

إن أعمال القسم وأنشطته الحالية تتلخص فيما يلي:-

- إعداد الوثائق الفنية الخاصة بمشروع المخطط الإنمائي وكذلك عقود الاستشاريين مع متابعة أعمالهم وبإشراف إدارة مشاريع البنك الدولي .
- تم إعداد قاعدة بيانات خاصة بالخدمات الصحية وتمت المباشرة بالخدمات التعليمية .
- تم إعداد عرض خاص إلى السيد أمين بغداد بمشاريع دائرة التصاميم للسنوات الأربعة القادمة .
- تم إعداد عرض خاص إلى السيد آمين بغداد بمشاريع أمانة بغداد للسنوات الأربعة القادمة فيما يخص الدوائر (التصاميم ، المشاريع ، الماء ، المجاري ، المخلفات الصلبة).
- تمت المشاركة بعدة مؤتمرات علمية خارج أمانة بغداد وداخلها وفي الوقت الحاضر يتم الإعداد للمشاركة في مؤتمر للمعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي في جامعة بغداد ببحث خاص حول (الدستور والتطوير الحضري في العراق) والاستمرار بحضور المؤتمرات العلمية الخاصة بوزارة الموارد المائية
- إعداد تصاميم لتطوير منطقة كورنيش الكاظمية .
- أعداد تصاميم لتطوير منطقة الصابيات .
- إعداد دراسة تخطيطية لاختيار موقع بديل للمنطقة الصناعية في الكاظمية .
- إعداد الوثائق والدراسات الخاصة بالمواضيع المعروضة على اللجنة العليا للتصميم الأساسي لمدينة بغداد .

- عضوية العديد داخل وخارج أمانة بغداد ومن ضمنها (وزارة الأعمار والإسكان ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، مجلس الوزراء) .
- التعاون مع دائرة العقارات في أمانة بغداد لإعداد نظام معلومات ومخططات باستعمال نظام أل GIs لأملاك أمانة بغداد[13] .

مشاكل النمو الحضري في مدينة بغداد

تتمثل المشاكل الناتجة عن النمو الحضري لمدن المحافظة بما يأتي :

1- مشاكل سكانية وعمرانية :

أ. هناك تباين في الكثافة السكانية والسكنية بين قطاعات مدن محافظة بغداد في حين إننا نجد إن الكثافات تكون عالية في القطاعات التي لها تصميم أساس داخل حدود البلدية ،

نلاحظ انخفاض الكثافات في المناطق غير المصممة كما يظهر في مدينتي المدائن والنصر والسلام. وتنخفض الكثافات أيضا في بعض المناطق التي تشغل مساحات واسعة من التصميم كالبساتين التي ينشأ فيها عدد من الدور المتناثرة ، كما يظهر ذلك في مدن أبي غريب والمدائن والراشدية.

ب- قلة الكثافات السكانية والسكنية في المدن الجديدة البعيدة عن مدينة بغداد بسبب قلة تشييد الشرائح التي وزعت عليها قطع الأراضي السكنية وحدات سكنية لعدم توفر خدمات البنى التحتية والمجتمعية فيها وقلة فرص العمل في تلك المدن

ج- ازدياد هجرة السكان إلى مدن المحافظة التي تعد مراكز أقضية ومناطق جذب للسكان كمدينة المحمودية التي كانت نسبة المهاجرين من ريفها والمدن الأخرى إليها (52.8٪) من عدد الساكنين في الأحياء العشوائية في عام (2005) فضلا عن الهجرة إلى المدن التي تتميز بتدهور الأراضي الزراعية المحيطة بها كمدينتي الوحدة والنهروان نتيجة عدم كفاءة المشاريع الاروائية القائمة وعدم التخطيط والتنفيذ لمشاريع أروائية متكاملة جديدة تصل إلى مرحلة المبازل الثانوية والتسوية الحقلية .

2- مشاكل موقعية:

وتتمثل بما يأتي :

أ- صغر المساحة الحضرية لأغلب مدن المحافظة ولاسيما القديمة منها كاليوسفية والطارمية والجسر مما أدى ذلك إلى زيادة الكثافة السكنية والسكانية فيها باستمرار.

ب – سوء التوزيع المكاني لمواقع مدن المحافظة :

يلاحظ إن هناك تلاصقا وتلاحم بين المدن في محافظة بغداد فتلصق بعض مدن المحافظة بمدينة بغداد كالجسر والزهور في حين تلتصق مدينة أبي غريب بمدينة النصر والسلام والراشدية بالزهور.

3- مشاكل قلة البنى التحتية والمجتمعية :

تقل نسبة السكان المخدومين بخدمات البنى التحتية والمجتمعية في مدن محافظة بغداد ،فيظهر المسح البيئي لوزارة التخطيط في عام(2005) إذ بلغت نسبة المخدومين بخدمة ماء الشرب في مدن المحافظة (46٪) وبخدمة المجاري (0.8٪) وبخدمة تجميع ورفع النفايات الصلبة (61.9٪).

4- مشاكل اقتصادية :

وتتمثل بضعف الأساس الاقتصادي في مدن المحافظة نتيجة عدم توجيه الاستثمارات الخاصة والحكومية في أنشطة صناعية وزراعية لإنشاء معامل ومزارع وحقول إنتاجية بجانب تلك المدن أو قربها تعتمد على المواد الأولية المحلية الزراعية والحيوانية والطبيعية التي تقدمها المناطق المحيطة بتلك المدن كصناعات التعليب والعلف وغيرها.

5- مشاكل اجتماعية :

وتتمثل في عدم الاهتمام بالعادات الاجتماعية والتكوين الانثربولوجي للعشائر والأقليات في مدن المحافظة والمناطق الريفية المحيطة بها عند تخصيص قطع

الأراضي السكنية للشرائح المختلفة من سكان مدينة بغداد في تلك المدن والتوسع على الأراضي الزراعية .

6- مشاكل بيئية :

الأراضي والأنهر الممتدة فيها بأسماء العشائر والأسر التي استوطنتها في المراحل الزمنية المتعاقبة ، وتتمثل بكثرة تركز المعسكرات ومنشات هيئة التصنيع العسكري ووزارة الصناعة والمعادن التي انشات في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وتحديد توسع عدد من المدن فضلا عن تعريض تلك المدن إلى الإشعاعات والمخلفات الصناعية الخطرة المطروحة كمحطة الطاقة الذرية العراقية في منطقة (التويثة).

7- مشاكل تخطيطية :

وتتمثل بندرة عدد المخططين المتخرجين من معهد التخطيط الحضري والإقليمي وغيره من المعاهد والمراكز التخطيطية الجامعية ، وقلة الخبرة التخطيطية لدى الكوادر العاملة في المؤسسات التخطيطية في وزارة البلديات والأشغال ومحافظة بغداد التي تشمل مديرية التخطيط العمراني وقسم التخطيط العمراني في المحافظة وقسم تنظيم المدن في مديرية البلديات العامة وشعبة تنظيم المدن في مديريات بلديات المحافظة كافة .

8- مشاكل قانونية وإدارية :

على الرغم من إصدار قانون إدارة البلديات (165) لسنة (1964) الذي لا يزال نافذا بتعديلاته لحد الآن موجبا قيام المجالس البلدية بأعداد التصاميم الأساسية للمدن والقصبات غير أن ضعف موارد وإمكانيات المجالس البلدية لمدن المحافظة باستثناء مدينة بغداد قد جعلها قاصرة على إدراك هذه الغاية.

وان المسائل المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والخدمية تكون موضوعة مسبقا من الهيئة المركزية سوى بعض الاقتراحات التي تقدمها البلديات ولم يتم تنفيذها إلا بعد موافقة الهيئات المركزية في مدينة بغداد[14].

الآلية المقترحة لإدارة البيئة الحضرية في المدينة العراقية :-

تعتبر السياسات الإدارية توجهات كبرى وهي توضح الأفكار وإمكانيات التطور والأداء الجيد في المؤسسات والمنظمات المعاصرة حيث أصبحت اليوم تبلور إستراتيجية كل الأعمال

التي تقوم بها المؤسسة بشكل شفاف وأصبحت السياسات الإدارية تمثل أدلة حقيقية يسترشد بها عند العمل وتستخدم أيضا معايير لقياس النجاح للمؤسسة ولمديرها ولبقية العاملين فيها لذا يفترض بكل مؤسسة وشركة وإدارة إذا ما أرادت النجاح في عملها أن تضع سياسات إدارية واضحة مفهومه متكاملة محددة تساعد على اتخاذ القرار على مختلف مستويات التنظيم وفي المستويات العليا بحيث تكون هذه السياسات فعالة تتجنب ردود الفعل على مجريات الأحداث . إن الدوائر المختصة تقوم بتنفيذ مختلف أنواع الخدمات وتعمل بناءا على مجموعة من القرارات والتشريعات ، فهناك تضارب ومهام مزدوجة وتعدد للجهات المنفذة وبعضها له مهام مشابه للمهام ذاتها الملقاة على عاتق كل مؤسسة خدمية ، أي هناك تعدد في الجهات المشرعة وتعدد في الجهات المنفذة ، وان هذا يعني سوء في التخطيط والتشريع والتنفيذ وتعدد الجهات التي تتخذ القرار وهناك عدم إدارة جيدة وبشكل موحد وبالطريقة التي تحقق انسيابية بالعمل مما يضيع الوقت والمال والجهد . وإن مجمل المهام الملقاة على عاتق الأجهزة المعنية يجب أن تتظمن مبدأ المركزية في عمليات التخطيط البحث هنا يقترح آلية للعمل قد تسهم في إدارة المؤسسات الخدمية وكالآتي :-

نعتقد بأنه يجب أن ينطلق العمل بشكل (مركزي) وهذه المهمة توضع من قبل السلطات الإدارية في الحكومة الاتحادية وان الإعداد لهذا الأسلوب يتم من قبل لجان متخصصة تشكل من رؤساء الوحدات الإدارية في الحكومات المحلية

ومهامها وضع السياسات والتخطيط من خلال مجموعة من الاختصاصات ووضع الخطط العمرانية وتحديد البرامج المكانية والزمانية .

1. إتباع اللامركزية كأسلوب آخر في عمليات التمويل والتنفيذ من قبل السلطات المحلية حيث يتم توفير الموارد ووضع المهام الإدارية بالإضافة إلى منح إعانات حكومية .
2. متابعة وتقويم الأعمال والمراقبة من قبل الحكومة المركزية من خلال مسؤولي الوحدات الإدارية وتتم هذه المتابعة على الميزانية وتدقيق التقارير المحاسبية والمالية.

الاستنتاجات

- إن التحضر في العراق يعد مرتفعاً موازنة بما يمتلك من موارد طبيعية وبشرية هائلة نتيجة الاهتمام بالمدن الكبرى ولاسيما مدينة بغداد على حساب مدن المحافظة الأخرى وأريافها .
- هناك مشاكل في النمو الحضري في محافظة بغداد نتيجة ضعف التخطيط الحضري وغياب التخطيط الإقليمي وعدم الاستقرار السياسي،وعدم الاهتمام بتطوير المناطق الريفية والاستيطان الريفي في القرى والاستيطان الحضري في الضواحي والمدن التابعة قليلة النمو .
- يظهر اكبر تركز سكاني في العراق في منطقة حضرية محددة يطلق عليها أمانة بغداد لا تتعدى مساحتها على (0.21٪)من مساحة العراق الكلية أو (19.18٪) من مساحة محافظة بغداد الكلية.
- أسهمت الهجرة الداخلية من المحافظات الأخرى إلى مدينة بغداد ، والتغييرات في حدود المحافظة الإدارية وتوسيع حدود التصاميم الأساسية واستعمالات الأرض فيها بصورة مكررة واعتماد سياسة إسكان مرتكزة على توزيع قطع الأراضي .
- تعد محافظة بغداد من أكثر محافظات العراق تأثرا بتغيير الحدود الإدارية إذ ازدادت مساحة محافظة بغداد بنسبة (51.8٪) في المدة بين تعداد عامي (1947) و(1957) نتيجة إلغاء (بادية الجزيرة) وضم أجزاء منها إليها وبنسبة (2.9٪) نتيجة ضم أجزاء من محافظة إلانبار في المدة بين تعداد عامي

(1957) و(1965) ثم قلت مساحتها كثيراً حافظة الانبار بنسبة (74.15٪) قبل التعداد العام للسكان عام (1977) نتيجة استحداث محافظة صلاح الدين على حساب محافظات بغداد والموصل وكركوك .

- تتكون محافظة بغداد من (6) أقضية و(11) ناحية داخل حدود أمانة بغداد ، ومن (4) أقضية و(11) ناحية خارج حدود الأمانة . وتخضع أعمال البلدية في مراكز الاقضية والنواحي داخل حدود أمانة بغداد لمسؤوليات بلديات أمانة بغداد في حين تخضع الأعمال البلدية في مراكز الاقضية والنواحي خارج حدود أمانة بغداد لمسؤوليات بلديات محافظة بغداد التي ترتبط إداريا بمديرية البلديات العامة . وبعد عام (2003) اقترح عدد من المجالس البلدية ومجلس المحافظة استحداث أقضية ونواحي جديدة وتبديل تسمية عدد منها كاستحداث أقضية (التاجي) و(الاستقلال) ونواحي (النهروان) و(التاجي القديمة) و(عقرقوف) و(خان ضاري). وفي حالة إقرار تلك الوحدات الإدارية الجديدة يكون عدد الاقضية والنواحي في المحافظة (12) قضاء و(24) ناحية.
- على الرغم من إصدار قانون إدارة البلديات (165) لسنة (1964) الذي لا يزال نافذا بتعديلاته لحد الآن موجبا قيام المجالس البلدية بإعداد التصاميم الأساسية للمدن والقصبات غير إن ضعف موارد وإمكانيات المجالس البلدية لمدن المحافظة باستثناء مدينة بغداد قد جعلها قاصرة على إدراك هذه الغاية.

التوصيات

ويمكن إجمالها بالاتي :

- ❖ إنشاء الهيئة التخطيطية في منطقة بغداد الكبرى وأمانة بغداد الكبرى لفك الإرباك الحاصل في العملية التخطيطية والتنفيذية وتشريع القوانين وتحديد الصلاحيات اللازمة التي تكفل عملهما بالتنسيق مع الجهات المعنية في محافظة بغداد ومجلس المحافظة ووزارة البلديات والأشغال وأمانة بغداد .
- ❖ القيام بإجراء دراسات جديدة لتحديد منطقة التأثير الإقليمي في منطقة بغداد الكبرى أخذا بالحسبان متغيرات ووظائف مختلفة باستعمال المسح الميداني إلى

مستوى القرية والمحلة السكنية والقيام نتيجة ذلك بتغيير الحدود الإدارية الحالية في محافظة بغداد بناء على الحدود التخطيطية الفعلية لمنطقة بغداد الكبرى .

- ❖ تسليط الضوء على المناطق الحضرية والريفية كافة المحيطة بمدينة بغداد ولاسيما البلديات ضمن الحدود الإدارية لمحافظة بغداد وإعطائها أهميتها الإقليمية في مواجهة معالجة النمو الحضري الهائل داخل مدينة بغداد بأساليب تخطيطية مختلفة ومناسبة .
- ❖ إعطاء دور اكبر للبلديات في مدينة بغداد ومدن المحافظة الأخرى وأريافها لتجربتها الرائدة والمتراكمة وإشراكها في العملية التخطيطية بمراحلها المختلفة .
- ❖ ضبط التوسع العمراني والعدول نهائياً عن منح الاستثناءات واستعمالات الأرض المؤقتة غير المشروطة على أطراف مدينة بغداد ومدن المحافظة وبين قطاعاتها.
- ❖ إنشاء مجمعات سكنية قريبة من مجمعات صناعية ومزارع إنتاجية جديدة خارج التصاميم الأساسية لمدن محافظة بغداد القائمة حاليا .
- ❖ التعويض عن مساحات الاستعمال السكني العمودي التي جرى إلغائها وتحويلها إلى الاستعمال السكني الأفقي في مدينة بغداد ومدن المحافظة الأخرى كالزهور والراشدية وزيادة نسبها أكثر من (20٪) التي حددها التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد .
- ❖ الإفادة من القرى والمقاطعات المأهولة بالسكان التي تقع خارج مدن المحافظة واشر عدد السكان فيها أكثر من (3000)نسمة في تعداد عام (1997) أو في الوقت الحالي في ترشيحها لاستحداث بلديات جديدة ك(عويريج) (وكورنيش) و(الحرية) و(الإيمان) و(الرضوانية الغربية) و(الرضوانية الشرقية) و(ابو سريول) وغيرها .
- ❖ الاهتمام بمناطق الأطراف الريفية الحضرية في مدينة بغداد ومدن المحافظة الأخرى ودمج تصاميم تلك المناطق بالتصاميم الأساسية لتلك المدن من اجل التبادل الوظيفي وتقويم بيئة المدن وتقليل الفوارق الاجتماعية كمنطقة الفضيلية وغيرها .

- ينبغي تحديد الاستيعاب السكاني لمدينة بغداد ومدن المحافظة التي تمتاز بالتركز السكاني كابي غريب والزهور والمحمودية واستغلال المناطق الخالية وغير المستغلة داخل التصاميم كمعسكر الرشيد ومخازن السكك الحديدية في الشالجية وإعادة النظر في المساحات الواسعة المخصصة للدوائر الحكومية كشركة الاستكشافات النفطية لتنظيم الكثافة السكانية والسكنية .
- إعادة النظر من أمانة بغداد في توسعها الحضري نحو حي (طارق) والتنسيق مع سكان المنطقة لتعويضهم بقطع أراضي سكنية وإعانات مالية لتشييدها أو وحدات سكنية مشيدة بصورة كاملة في المناطق المتروكة أو الخالية داخل التصميم في مدينة بغداد كمعسكر الرشيد الملغي أخذا بالحسبان المحافظة على الاستيعاب السكني في المدينة وتنظيم الكثافات السكنية والسكانية فيها لان تلك الأراضي الواقعة خلف السدة الشمالية الشرقية لا زالت تعد مناطق اغمار بموجب توصيات وزارة الموارد المائية التي لا تنصح بإنشاء منشات كبيرة ومستوطنات ريفية حضرية دائمة في تلك المناطق .
- تحجيم النمو الحضري الشريطي المتفاقم والمستعمل للسكن والصناعة وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية على امتداد الطرق الرئيسة الممتدة بين أمانة بغداد ومراكز المحافظات المجاورة نظراً لأثرها السلبي في سرعة السير ، وبالتالي على المسافة الزمنية الفاصلة بين البلديات التابعة ومدينة بغداد ، وكذلك على السلامة العامة مثلما يظهر في المناطق الريفية في مقاطعة عويريج على امتداد طريق بغداد– الحلة مثلا .
- تنمية النقل والمرور الإقليمي المتواضع بين مدينة بغداد ومدن المحافظة الأخرى من اجل زيادة التبادل الوظيفي بينها عن طريق إنشاء طرق المرور السريعة وخطوط السكك الحديدية وخطوط قطار الأنفاق المقترحة من الهيئة العامة للطرق والجسور والشركة العامة للسكك الحديدية وعدد من المؤسسات التخطيطية منذ الثمانينيات .
- الاهتمام باليد العاملة الماهرة والمدربة والكفاءات العلمية التخصصية كالأطباء والمهندسين وغيرهم لتحفيز تحركها من مدينة بغداد وعدد من مدن المحافظة سريعة النمو التي توفر فرص أفضل من المدن التابعة الجديدة التي تنشا في مناطق المحافظة الريفية المتدهورة عن طريق توفير السكن والإعانات المميزة .

- ينبغي إعداد تصميم أساسي لبعض المناطق داخل حدود البلدية التي لم يعد بها تصميم حتى الآن لتنظيم استعمالات الأرض في عدد من مدن المحافظة كالمدائن والنصر والسلام.
- دعم النمو الحضري وتسريعه في مدن المحافظة التابعة التي تتميز بحجومها السكانية القليلة كالمدائن والطارمية واللطيفية واليوسفية والرشيد والراشدية عن طريق إنشاء مجمعات صناعية وزراعية بالقرب منها يمكن أن توفر فرص العمل المختلفة التي تجذب السكان إليها .

الهوامش

(1) (المدينة والبيئة .. دور البلديات في حماية البيئة بالمدن العربية) ، المعهد العربي لإنماء المدن مطابع الأمن العام ، الرياض ، 1408هـ (1988م) ، ص56.

(2) منظمة العواصم والمدن الإسلامية : مجموعة أبحاث الحلقة الدراسية (النظافة في إطار حماية البيئة) القاهرة 17 - 22 محرم 1407هـ الموافق 21 - 26 سبتمبر 1998م) ، 102ص.

(3) http://kenanaonline.com/users/azazystudy/posts/128890

(4) Sven-Olof Ryding, "Environmental Management

(5) http:llKenanoline. Com/users/azazys tudy/ posts / 128B90

(6) Josef Leitman, "Sustaining Cities: Environmental Planning & Management in Urban Design", McGraw-Hill, 1999

(7) البدراوي، د. عدنان مكي عبدالله ، د. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية والتخطيط الإقليمي، جامعة بغداد، (1991)، ص234

(8) مقابلة اجريت مع معاون مدير دائرة التخطيط العمراني ، وزارة البلديات 2012/8/15 .

(9) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط (2004).

(10) مقاطعات محافظة بغداد، مديرية المساحة العامة ، وزارة الموارد المائية (2007). و(الموصل) و(كركوك). وأدناه مخطط يبين التعديلات والتغيرات في حدود محافظة بغداد الإدارية بموجب تعدادات الأعوام (1947)و(1957)و(1965)و(1977)على التوالي.

(11) الاشعب، د. خالص حسني، اقليم المدينة بين التخطيط الاقليمي والتنمية الشاملة، مصدر سابق، (1989)،ص39

(12) السعدي، د. سعدي محمد صالح، التخطيط الاقليمي نظرية توجه تطبيق، دار الحكمة، (1989)، ص206

(13) مقابلة اجريت مع مدير قسم التخطيط الحضري ، امانة بغداد ، 2012/8/4 .

(14) العبيدي، حميدة عبيد علوان، المشاكل التخطيطية الناجمة عن توسع مدينة المحمودية، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، (2005)، ص89

المصادر العربية والانكليزية

(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط (2004).

(2)حميدة عبيد علوان العبيدي،المشاكل التخطيطية الناجمة عن توسع مدينة المحمودية، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، (2005)،

(3) د. خالص حسني الاشعب إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة (1989).

(4) د. سعدي محمد صالح، السعدي التخطيط الإقليمي نظرية توجه تطبيق، دار الحكمة، (1989).

(5) شعبتي تنظيم المدن والتخطيط والمتابعة، مديرية بلديات بغداد ، (2007)

(6)عدنان مكي عبد الله البدراوي، د. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية والتخطيط الإقليمي، جامعة بغداد، (1991)،

(7) د.علياء حاتوغ- بوران و محمد حمدان أبو ديه، علم البيئة،دار الشروق، عمان، طبعة 2003،

(8) مديرية إحصاءات البيئة، المسح البيئي في العراق لسنة (2005)/الماء-المجاري-الخدمات البلدية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،(2005)،

(9) مقابلة أجريت مع مدير قسم التخطيط الحضري ، أمانة بغداد ، 2012/8/4 .

(10) مقاطعات محافظة بغداد، مديرية المساحة العامة ، وزارة الموارد المائية (2007).

(11) منظمة العواصم والمدن الإسلامية : مجموعة أبحاث الحلقة الدراسية (النظافة في إطار حماية البيئة) القاهرة 17 - 22 محرم 1407هـ الموافق 21 - 26 سبتمبر 1998م) ،

(12)د. هاني خاشفي، (المدينة والبيئة .. دور البلديات في حماية البيئة بالمدن العربية) ، المعهد العربي لإنماء المدن مطابع الأمن العام البدراوي، الرياض، 1408هـ (1988م) ، ص56.

المصادر بالغة الانكليزية

(1) Josef Leitman, "Sustaining Cities: Environmental Planning & Managementin Urban Design", McGraw-Hill, 1999

(2) Sven-Olof Ryding, "Environmental Management Handbook", IOS PRESS, 1992,

http://kenanaonline.com/users/azazystudy/posts/128890)3(

http://kenanaonline.com/users/azazystudy/posts/128890 4 (